رؤية VISION 2030
المملكة العربية السعودية
KINGDOM OF SAUDI ARABIA

غرفة أبها
ABHA CHAMBER

تقرير

دور القطاع الخاص
في التنمية الاقتصادية بمنطقة عسير

إعداد : مركز البحوث والمعلومات - غرفة أبها

2024م - 1445هـ

المقدمة

تدرك رؤية المملكة 2030 أهمية العمل المشترك، بين القطاع العام والخاص وغير الربحي، والشركاء الدوليين، لتحقيق طموحاتها، وإذ يمثل تحقيق "اقتصاد مزدهر"، إحدى ركائزها الأساسية الثلاثة، تركز الرؤية على تنويع الاقتصاد، ودعم المحتوى المحلي، وتطوير فرص مبتكرة للمستقبل، من خلال خلق بيئة جاذبة للاستثمارات المحلية والأجنبية.

سعت رؤية السعودية 2030 منذ انطلاقها إلى معرفة التحديات التي تواجه القطاع الخاص، وبذلت جهودًا مشتركة لإزالة العقبات من أمامه، لتضمن أن القطاع الخاص يلعب دوره الحيوي في دفع عجلة الاقتصاد.وفي هذا الإطار، نُفذت العديد من الإصلاحات الاقتصادية التي سهّلت بيئة الأعمال، ورفعت من جودة الخدمات الحكومية المقدمة للقطاع الخاص وكفاءتها ورقمنتها، إضافة إلى إنشاء العديد من البرامج، والمبادرات، وصناديق التمويل، وحاضنات ومسرعات الأعمال.

كما مكّنت استثمارات صندوق الاستثمارات العامة إطلاق قدرات قطاعات غير نفطية لم تكن مستغلة، أسهمت في خلق فرص استثمارية داخل المملكة، إذ استفادت الشركات المحلية بمختلف أحجامها من هذه القطاعات المستحدثة، وشاركت في النهوض بها.إن ما حققته رؤية المملكة 2030، وتسعى إلى تحقيقه، هو نتيجةٌ لتضافر الجهود بين المواطنين والقطاع الخاص والقطاع غير الربحي، والشركاء الدوليين. وتواصل الحكومة خلق بيئة تمكينيّة لجميع شركائها، للمساهمة في تحقيق طموحاتها، وتشكيل مستقبل الوطن

دور القطاع الخاص وصندوق الاستثمارات العامة في تحقيق مستهدفات رؤية المملكة 2030

وضعت الرؤية القطاع الخاص وجهاً لوجه ليكون له الدور القيادي والمساهمة الأكبر في الاقتصاد السعودي، ويتجسد ذلك تحديداً بنص أحد أهداف المستوى الأول للرؤية هو "تنمية وتنوع الاقتصاد"، الذي تنبثق منه تنمية مساهمة القطاع الخاص في الاقتصاد، وتعظيم أصول ودور صندوق الاستثمارات العامة كمحرك للنمو، وإطلاق قدرات القطاعات غير النفطية .

وإمعاناً في حوكمة تنفيذ هذه الأهداف، ربطت ببرامج تحقيق الرؤية، وعلى سبيل التحديد؛ ربط هدف تسهيل ممارسة الأعمال ببرنامج التحول الوطني، وتحرير الأصول المملوكة للدولة أمام القطاع الخاص ببرنامج التخصيص، وخصخصة خدمات حكومية محددة ببرنامج التخصيص، وتطوير السوق المالية ببرنامج تطوير القطاع المالي، وتمكين المؤسسات المالية دعم نمو القطاع الخاص ببرنامج تطوير القطاع المالي، وجذب الاستثمارات الأجنبية ببرنامج التحول الوطني، وإنشاء مناطق خاصة وإعادة تأهيل المدن الاقتصادية ببرنامج تطوير الصناعة الوطنية والخدمات اللوجستية.

وما المطلوب من القطاع الخاص في العام 2030؟ رفع نسبة الصادرات غير النفطية إلى 50 % من الناتج المحلي غير النفطي، للوصول بمساهمة القطاع الخاص في إجمالي الناتج المحلي الإجمالي إلى 65 % رفع نسبة الاستثمارات الأجنبية المباشرة إلى 5.7 %، ورفع مساهمة المنشآت الصغيرة والمتوسطة إلى 35 % من الناتج المحلي الإجمالي.

وباتباع ذات المنهجية، فإمعاناً في حوكمة تنفيذ هدف "تعظيم أصول ودور صندوق الاستثمارات العامة كمحرّك للنمو، ربط هدف تعظيم أصول صندوق الاستثمارات العامة ببرنامج صندوق الاستثمارات العامة، وإطلاق قطاعات جديدة من خلال الصندوق ببرنامج صندوق الاستثمارات العامة، وتوطين التقنيات والمعرفة ببرنامج صندوق الاستثمارات العامة، وبناء شراكات اقتصادية استراتيجية ببرنامج صندوق الاستثمارات العامة. ومن المستهدفات المحددة من الصندوق هو رفع قيمة أصوله إلى سبعة تريليونات ريال.

مساهمة القطاع الخاص في الناتج المحلي الاجمالي

واصل القطاع الخاص بالمملكة أداءه القوي بنهاية الربع الثالث من عام 2023م، ليسجل نمواً للربع الحادي عشر على التوالي، محققاً مستوى تاريخياً بنسبة المساهمة الإجمالية من الناتج المحلي الحقيقي للمملكة.وبحسب بيانات رسمية صادرة عن الهيئة العامة للإحصاء، وصلت نسبة مساهمة القطاع الخاص في الاقتصاد السعودي إلى 44.79% بنهاية الربع الثالث من عام 2023م، لتسجل أعلى مستوى على الإطلاق، لتستمر وتيرة ارتفاع مساهمة القطاع الخاص بالناتج المحلي، ليتجه صوب تحقيق مستهدفات رؤية المملكة 2030م، والتي تستهدف الوصول بنسبة مساهمة القطاع الخاص بالاقتصاد إلى 65.%. وحقق القطاع الخاص نمواً خلال الربع الثالث من عام 2023م بنسبة 3.4% على أساس سنوي، ليواصل سلسلة النمو للربع الحادي عشر على التوالي، منذ أن انخفض بنحو 1.1% بنهاية الربع الأخير من عام 2020م.

وعلى أساس ربعي، ارتفع معدل نمو القطاع الخاص بالمملكة بنسبة 2.73% بنهاية الربع الثالث من عام 2023م مقارنة مع الربع السابق من العام ذاته.وقفز حجم مساهمة القطاع الخاص بالناتج المحلي الإجمالي الحقيقي للمملكة إلى مستوى تاريخي بنهاية الربع الثالث من عام 2023م؛ وذلك بواقع 322.08 مليار ريال، وهو أعلى مساهمة له بالاقتصاد على الإطلاق، علماً بأن الناتج المحلي بلغت قيمته 719.09 مليار ريال خلال الربع الثالث من العام الجاري وفق الأسعار الثابتة.وكانت مساهمة القطاع الخاص بالاقتصاد تبلغ 311.48 مليار ريال في الربع الثالث من عام 2023، من إجمالي حجم الناتج المحلي البالغ حينها 752.45 مليار ريال وبنسبة مساهمة للقطاع تمثل 41.40% .وساهم القطاع الخاص في الناتج المحلي بالربع الثاني من عام 2023م بنسبة 43.12% من إجمالي الناتج المحلي، وبقيمة 313.52 مليار ريال من إجمالي حجم الاقتصاد بالأسعار الثابتة البالغ 727.07 مليار ريال.

يذكر أن القطاع الخاص سجل نمواً، بالأسعار الجارية، بنسبة 3.9% خلال الربع الثالث من عام 2023م على أساس سنوي، وبلغت قيمة مساهمته في الاقتصاد 436.99 مليار ريال. وبحسب بيانات هيئة الإحصاء، بلغ الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الجارية 997 مليار ريال في الربع الثالث من عام 2023م، مقابل 1.065 تريليون ريال في الربع المماثل من عام 2022م.وعلى مستوى الناتج المحلي الإجمالي

الحقيقي للمملكة، بالأسعار الثابتة، سجل انخفاضاً بنسبة 4.4% خلال الربع الثالث من عام 2023م على أساس سنوي، وهو أول تراجع فصلي في عامين ونصف؛ منذ أن انخفض بنحو 2.1% في الربع الأول من عام 2021م (10 أرباع)؛ وفقاً لبيانات الهيئة العامة للإحصاء.وبلغ حجم الناتج المحلي للمملكة 719.09 مليار ريال بالربع الثالث من عام 2023، مقابل 752.45 مليار ريال بالربع ذاته من العام الماضي.وحققت الأنشطة غير النفطية بالمملكة نمواً بنسبة 3.5% بالربع الثالث من عام 2023 على أساس سنوي، وبنحو 0.4% على أساس ربعي.كما سجلت الأنشطة الحكومية نمواً قدره 1.9% على أساس سنوي، في حين انخفضت بنسبة 3.8% على أساس ربعي.

مساهمة القطاع الخاص بالناتج المحلي الإجمالي الحقيقي للسعودية (مليار ريال)				
العام	الربع	القطاع الخاص	إجمالي الناتج المحلي	نسبة المساهمة%
2023	الثالث	322.077	719.090	44.79
	الثاني	313.524	727.072	43.12
	الأول	321.869	755.999	42.58
2022	الرابع	318.122	785.320	40.51
	الثالث	311.484	752.454	41.40
	الثاني	298.079	718.554	41.48
	الأول	305.860	728.308	42.00
2021	الرابع	300.319	746.009	40.26
	الثالث	293.182	692.559	42.33
	الثاني	280.994	646.175	43.49
	الأول	293.443	661.499	44.36
2020	الرابع	282.785	686.592	41.19
	الثالث	272.683	645.836	42.22
	الثاني	244.697	624.268	39.20
	الأول	277.623	675.667	41.09
2019	الرابع	286.065	714.333	40.05
	الثالث	283.524	678.162	41.81
	الثاني	273.649	674.405	40.58
	الأول	276.161	684.930	40.32
نسبة مساهمة القطاع الخاص بالناتج المحلي بحسب الأسعار الثابتة				
المصدر: الهيئة العامة للإحصاء				

القطاع الخاص واستراتيجية تطوير منطقة عسير

أطلق الأمير محمد بن سلمان بن عبدالعزيز ولي العهد نائب رئيس مجلس الوزراء رئيس مجلس الشؤون الاقتصادية والتنمية، استراتيجية تطوير منطقة عسير تحت شعار "قمم وشيم"، من خلال ضخ 50 مليار ريال عبر استثمارات متنوعة.وجاءت الاستراتيجية لاستثمار نقاط القوة وتعزيز موقع المنطقة المميز على خارطة السياحة العالمية ولتصبح وجهة سياحية، رائدة عالميا ومقصدا للترفيه والثقافة مع تحقيق التوازن بين التطور والمحافظة، وحماية البيئة الطبيعية .

وتسهم الاستراتيجية بفاعلية في محور الاقتصاد المزدهر من خلال تنمية مساهمة القطاع الخاص، وتعظيم القيمة المتحققة من قطاع الطاقة، وإطلاق قدرات القطاعات غير النفطية الواعدة، وتعظيم أصول ودور صندوق الاستثمارات العامة كمحرك للنمو، وتعميق اندماج الاقتصاد السعودي في المنظومة الإقليمية والعالمية، وتنمية الصادرات غير النفطية.

وكان للاستراتيجية دور في زيادة معدلات التوظيف من خلال تطوير رأس المال البشري بما يتواءم مع احتياجات سوق العمل وإتاحة فرص العمل للجميع وخلق فرص العمل من خلال المنشآت الصغيرة والمتوسطة والمشاريع متناهية الصغر، وجذب المواهب الوافدة المناسبة للاقتصاد. وهدفت الاستراتيجية بشكل أساسي إلى تقديم الخدمات السياحية للمواطنين من الطبقة المتوسطة مع ضمان تحقيق التكامل مع الوجهات السياحية الأخرى وتعزيز موقع منطقة عسير المميز على خارطة السياحة العالمية.

وحددت الاستراتيجية 4 مناطق لتطوير السياحة، إضافة إلى الاستفادة من الطبيعة الزراعية في المنطقة من أجل تطوير السياحة الزراعية والريفية من خلال تطوير وجهتين للسياحة الزراعية. ومن المقرر أن تؤدي مشاريع صندوق الاستثمارات العامة دورا هاما كأصول أساسية متطورة وقد تمت مراعاتها في الاستراتيجية .وتهدف الاستراتيجية لجذب ما يقارب 10 ملايين زيارة في عام 2030 حيث يعتمد هذا النمو بشكل رئيسي على الترفيه المحلي والسياحة الدولية .

- **أثر الاستراتيجية الاقتصادي بحلول 2030 :**

- الزيادة في الناتج المحلي الإجمالي: الناتج المحلي الإجمالي في عسير الأساسي 71 مليارا، والاستراتيجية تستهدف زيادته بقيمة 4 مليارات .
- متوسط نمو الناتج المحلي الإجمالي السنوي: معدل النمو السنوي المركب في 2018-2030 الأساسي 1.6%، والاستراتيجية تستهدف زيادته بنسبة 0.8 %.
- - الزيادة في الناتج المحلي الإجمالي للقطاع الخاص: حصة الناتج المحلي الإجمالي للقطاع الخاص الأساسي 44%، والاستراتيجية تستهدف زيادة 13% .

- **سوق العمل بحلول 2030 :**

- الزيادة في إجمالي عدد الوظائف: فرص العمل في عسير الأساسية 632 ألفاً والاستراتيجية تستهدف إضافة 130 ألف وظيفة .
- نسبة الزيادة في عدد الوظائف بالقطاع الخاص: فرص العمل في القطاع الخاص الأساسية 74 ألفاً والاستراتيجية تستهدف 56 ألف وظيفة إضافية .

- **الفئات المستهدفة :**

تستهدف الاستراتيجية تلبية احتياجات العائلات السعودية من الطبقة المتوسطة، وزيادة الزيارات الدولية لتصل في العام 2030 إلى 2.4 مليون زيارة محلية ومليون زيارة دولية .ووفقا للاستراتيجية يعتمد تطوير منطقة عسير على بناء مزيج من الأصول متوسطة الأسعار ومشروعات رئيسية فاخرة (50% من الغرف الفندقية من فئة 3 نجوم) .

وسيتم الاستثمار في خدمات الضيافة من خلال التركيز على الوحدات السكنية المفروشة والفنادق فئة 3 إلى 4 نجوم، وبصورة أساسية العلامات التجارية الفاخرة بمشروعات صندوق الاستثمارات العامة .وتتوقع الاستراتيجية زيادة عدد الغرف الفندقية بنحو 11 ألف غرفة وزيادة الوحدات السكنية المفروشة بنحو 12 ألف وحدة، ليصل الإجمالي إلى 37 ألف غرفة في قطاع الضيافة والمنتجات في المنطقة عام 2030 .

شركة عسير للاستثمار

أطلقت شركة عسير للاستثمار عملياتها التشغيلية التي تهدف إلى تحفيز الاستثمارات في المنطقة، وذلك في إطار توجه المنطقة الاستراتيجي بأن تكون وُجهة عالمية للسياحة على مدار العام، وتهدف الشركة إلى إطلاق فرص واعدة في 12 قطاعًا مختلفًا منها الضيافة، والترفيه، والتعليم، والتكنولوجيا، والتجزئة، وذلك من خلال بناء شراكات استراتيجية مع المستثمرين الدوليين والقطاعين العام والخاص، وتتمثل رؤية شركة عسير للاستثمار في أن تكون بوابة للاستثمار المتميز، لتحقيق ازدهار المنطقة، عبر تعزيز الفرص للجميع، واستثمار الإمكانات بالتوازي مع ضمان الاستدامة البيئية، ومن المقرر أن تعلن شركة عسير للاستثمار عن تفاصيل مشاريعها الرئيسة لاحقًا وفقًا للجدول الزمني للمشاريع.

شركة "السودة للتطوير" المملوكة بالكامل لصندوق الاستثمارات العامة في منطقة عسير

شركة السودة للتطوير هي شركة مساهمة محدودة سعودية مملوكة بالكامل لصندوق الاستثمارات العامة، أطلقها الأمير محمد بن سلمان في 24 فبراير 2021 باستثمارات بقيمة تقدر بـ11 مليار ريال سعودي، تهدف إلى الاستثمار في البنية التحتية في منطقة السودة في مدينة أبها وأجزاء من محافظة رجال ألمع في منطقة عسير جنوب غرب المملكة ، وتطويرهما وجعلهما وجهة جبلية سياحية تستقطب مليوني زائر محلي ودولي سنويا بحلول عام 2030، بالشراكة مع المستثمرين والقطاعين العام والخاص. كما تساهم الشركة في زيادة إجمالي الناتج المحلي تراكميا بـ 29 مليار ريال، وستعمل الشركة على تطوير 2700 غرفة فندقية، و1300 وحدة سكنية، وتطوير القطاعين السياحي والترفيهي بأكثر من 30 مشروعا نوعيا، وإيجاد 8000 فرصة وظيفة مباشرة وغير مباشرة بحلول عام 2030.

ممكنات منطقة عسير في دعم وتمكين القطاع الخاص

تضم منطقة عسير العديد من القطاعات الاقتصادية الواعدة كالقطاع السياحي والتعديني والصناعي والزراعي، وغيرها من القطاعات الاقتصادية ذات المزايا النسبية التي تتفوق بها المنطقة عن كثير من مناطق المملكة فيحظى قطاع التصنيع بفرصة كبيرة لتحقيق هذا التنوع المطلوب، وهذا يعزز من نمو القطاعات الصناعية والصناعات التحويلية مما يخلق مناخاً جاذباً يرتكز على:

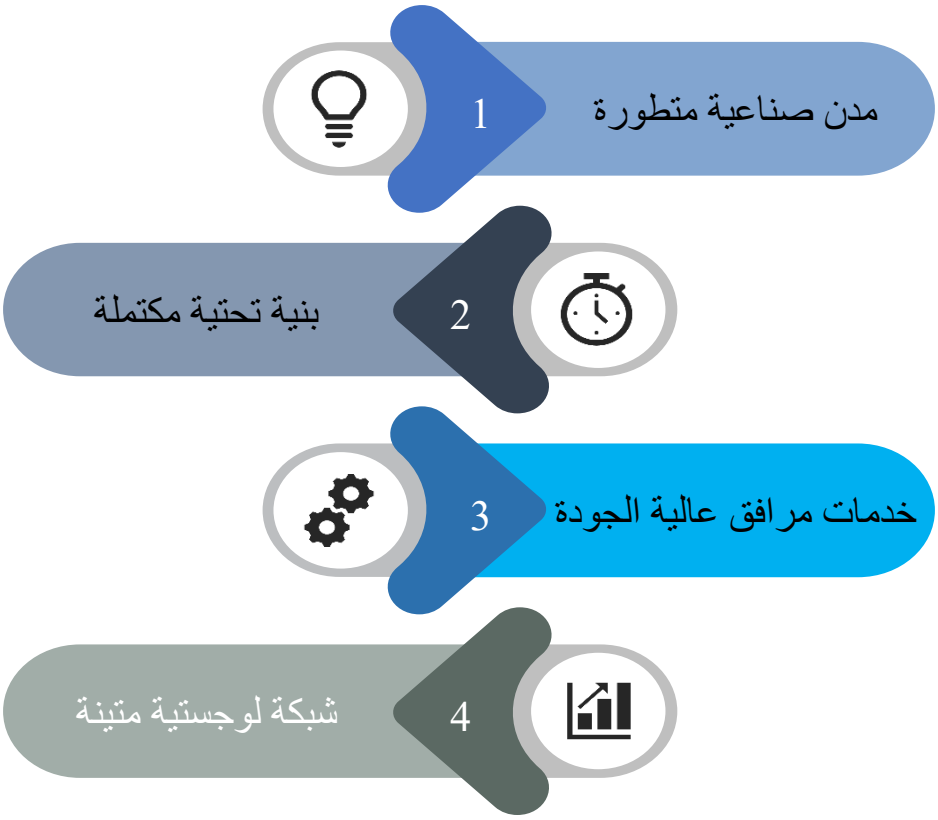

كما وتركز منطقة عسير على زيادة أنشطة القطاع الصناعي في المنطقة، حيث سيتم تطوير المدينة الصناعية الثانية بمركز الحفائر بمحافظة خميس مشيط بمساحة تقدر بـ (19.2 مليون م2) وتهدف المدينة إلى:

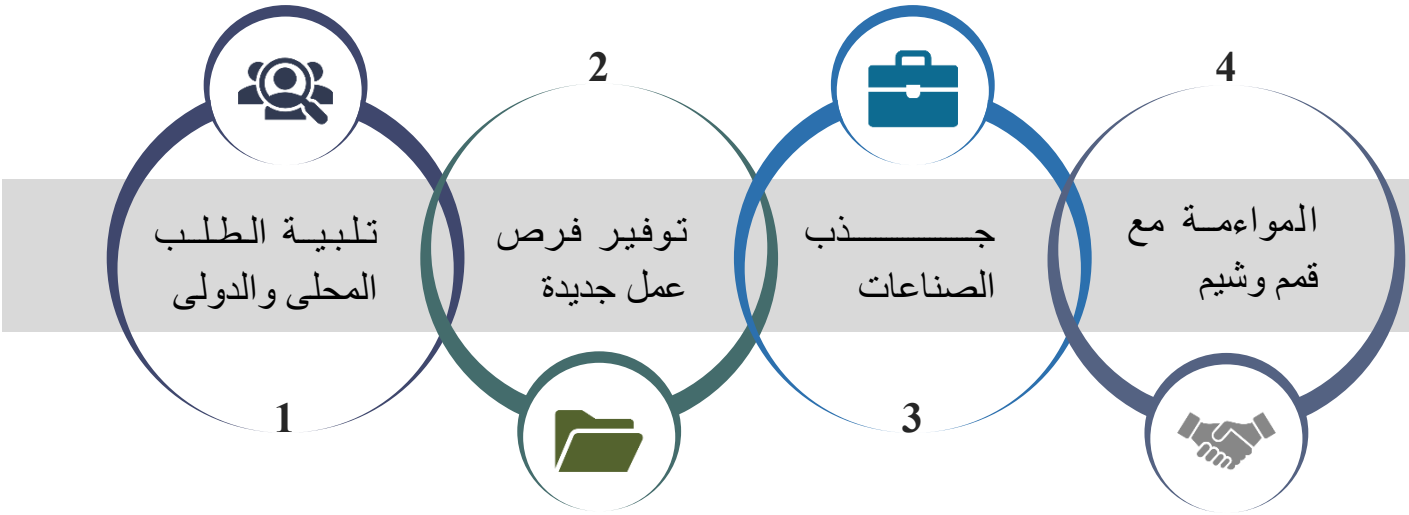

ممكنات جذب ودعم نجاح الاستثمارات الصناعية

تنقسم ممكنات جذب ودعم نجاح الاستثمارات الصناعية بشكل عام إلى نوعين رئيسين وهما؛ ممكنات عامة وممكنات خاصة ويمكن تفصيلهما كما يلي:

أ- ممكنات عامة:

1) رأس المال البشري:

لتنمية راس المال البشري قام صندوق تنمية الموارد البشرية – هدف بإطلاق البرامج التالية:

- برنامج ممكن:

هو برنامج لتقديم دعم التدريب لمنشآت القطاع الخاص من خلال برامج تدريبية متخصصة لرفع مهارات موظفيهم لتواكب الاحتياج الحالي في القطاع الخاص من خلال التدريب الإلكتروني والذي سوف يتم بالتعاون مع الهيئات والأكاديميات الحكومية من تقديم برامجهم التدريبية للمستفيدين إلكترونياً.

- برنامج دعم التوظيف:

هو أحد برامج دعم التوظيف المقدم من صندوق تنمية الموارد البشرية ويهدف البرنامج لدعم الباحثين والباحثات عن عمل في القطاع الخاص بتحمل الصندوق نسبة من أجر الموظف، ويشمل البرنامج دعم جميع الوظائف في القطاع الخاص للدوام الكامل، كما يضيف البرنامج دعم إضافي

للتوظيف في المناطق والمدن الأقل فرص وظيفية وعلى توظيف الإناث والأشخاص ذوي الإعاقة وحجم المنشآت الصغيرة والمتوسطة والمتناهية الصغر.

- برنامج تمهير:

هو برنامج تدريب على رأس العمل موجَّه للخريجين والخريجات السعوديين من الجامعات المحلية والخارجية، وخريجي المعاهد والكليات حملة الدبلومات الفنية والصحية والإدارية، يهدف إلى تدريبهم في المؤسسات الحكومية والشركات المتميزة في القطاع الخاص، ليتمكنوا من اكتساب الخبرات والمهارات اللازمة لإعدادهم وتهيئتهم للمشاركة في سوق العمل.

2) المدن الصناعية:

المدن الصناعية هي مدن قياسية في التطوير الاقتصادي والصناعي في كل بلد، وهي تعد مراكز للصناعات التي تعمل على تصنيع وتجهيز مختلف المنتجات الصناعية، وتشكل بحد ذاتها قوة كبيرة في تحقيق نمو اقتصادي وتوسع فرص العمل في البلد، ويعد تطوير المدن الصناعية من أهم العوامل التي تسهم في تحقيق التنمية الاقتصادية المستدامة، ولا تزال تلك المدن تتمتع بمكانة هامة في السياسات الاقتصادية العالمية، لذلك فإن المدن الصناعية لا تزال تلعب دوراً هاماً في تطوير الاقتصادات العالمية وتلبية الاحتياجات التجارية والعينية المتغيرة من السوق.

3) التمكين المالي:

تماشيا مع جهود صندوق التنمية الصناعية السعودي الهادفة لدعم المشروعات الصناعية تم إطلاق عدد من البرامج وأهمها ما يلي:

- برنامج آفاق
- برنامج توطين
- منتج الاعتماد المستندي مع البنوك
- منتج تمويل رأس المال العامل
- منتج تمويل الاستحواذ
- تمويل متعدد الأغراض
- تمويل المشاريع
- مبادرة نمول لنصنع

4) المحتوى المحلي:

من أجل تحفيز المحتوى المحلي قامت هيئة المحتوى المحلي والمشتريات الحكومية بإطلاق عدد من الآليات والإجراءات ولعل أهمها ما يلي:

- القائمة الإلزامية
- سياسة التفضيل السعري للمنتج الوطني
- آلية الحد الأدنى المطلوب للمحتوى المحلي
- آلية وزن المحتوى المحلي في التقييم المالي
- التعاقد على توطين الصناعة ونقل المعرفة
- الإعفاء الجمركي

ب- ممكنات خاصة:

1) توطين الصناعات والتقنيات:

تفعيل اتفاقيات توطين الصناعة ونقل المعرفة وهي اتفاقيات موجهة إلى المستثمرين من ملاك التقنيات الرائدة حول العالم لتحفيزهم لنقل التقنية والمعرفة إلى المملكة مقابل ضمان شراء حكومي يتم الاتفاق على نسبته ومدته وفق دراسة جدوى تراعي عوائد الاستثمار على الالتزام الحكومي وكذلك على المستثمر.

2) حوافز وممكنات التصدير:

- لتحفيز التصدير تم إطلاق برنامج صنع في السعودية الذي يهدف إلى الترويج للسلع والخدمات الوطنية لتصبح الخيار المفضل محليًا ودوليًا بالتعاون مع مجموعة من الشركاء من القطاعين العام والخاص.
- برنامج تحفيز الصادرات السعودية والذي يهدف برنامج تحفيز الصادرات السعودية إلى تشجيع الشركات السعودية على دخول أسواق التصدير والتوسع فيها حيث يقدم البرنامج تسعة حوافز متوافقة مع متطلبات منظمة التجارة العالمية تغطي التكاليف التي تتحملها الشركات السعودية في المراحل المختلفة من أنشطتها التصديرية.

3) تحسين الإنتاجية:

- من أجل تحسين الإنتاجية تم إطلاق برنامج تنافسية للتحول الرقمي الصناعي لتطوير خارطة التحول إلى الجيل الرابع الصناعي وتحسين الإنتاجية عبر توظيف أحدث التقنيات وتطوير آليات العمل ورفع كفاءة العمليات.
- تماشيا مع جهود صندوق التنمية الصناعية السعودي الهادفة لدعم المشروعات الصناعية الصغيرة والمتوسطة، تم إطلاق حلول تمويلية - برنامج آفاق بهدف دعم المشاريع الصناعية الصغيرة والمتوسطة الواعدة التي أثبتت قدرتها التنافسية، عبر تقديم تسهيلات مالية تتيح لها رفع طاقتها الإنتاجية وتحقيق النمو والتوسع الذي تطمح إليه. يعتبر هذا المنتج التمويلي متاحا لمستثمري الصندوق الحاليين والجدد.

4) تمكين المنشآت الصغيرة والمتوسطة:

- يأتي برنامج ضمان التمويل للمنشآت الصغيرة والمتوسطة (كفالة) ليحقق الضمانات الفاعلة في تحفيز التمويل ودعم المنشآت الصغيرة والمتوسطة التي تسهم في تعزيز الاقتصاد الوطني، مع تقديم الضمانات المالية لتعزيز فرصة حصول المنشآت على التمويل اللازم عبر شراكات استراتيجية وكوادر وطنية، وأدوات تقنية مبتكرة ومدعومة بقواعد معرفية.
- سعياً للوصول لرواد الأعمال وأصحاب المنشآت الصغيرة والمتوسطة في جميع مدن ومحافظات المملكة، أوجدت الهيئة العامة للمنشآت الصغيرة والمتوسطة تطبيق "نوافذ منشآت" لتقديم خدمات الإرشاد والاستشارات. ويهدف التطبيق إلى زيادة فرص نجاح المنشآت والاستقرار وتمكينها من التغلب على التحديات من خلال توفير مستشارين متخصصين ومرشدين من ذوي الخبرات في مجالات الأعمال.
- مبادرة تحفيز المصانع الواعدة من خلالها، تقلل الضمانات الشخصية والملاءة المالية المطلوبة للحصول على تمويل، لتمكين رواد الأعمال من بدء أنشطتهم الصناعية، عن طريق استحداث أدوات استثمارية وتمويلية مبتكرة.